منهج في دراسة الأدب

للدكتور جاسر أبو صفية
الجامعة الأردنية

كتب الدكتور أسد رستم في الخمسينات من هذا القرن كتابا في دراسة التاريخ أسماه «مصطلح التاريخ»، مقتفيا بذلك آثار علماء الحديث في مناقشة الروايات سنداً ومتناً، فتُقُبِّلَ قَبولا حسناً، وعُدّ مرجعًا لا غنى عنه لكلّ من يحاول دراسة التاريخ دراسة علميّة. وجاء في مقدمة الكتاب: «وأول من نظّم نقد الروايات التاريخية، ووضع القواعد لذلك علماء الدّين الإسلامي؛ فإنّهم اضطروا اضطراراً إلى الاعتناء بأقوال النبي وأفعاله لفهم القرآن وتوزيع العدل... فأنبروا لجمع الأحاديث ودرسها وتدقيقها، فأتحفوا علم التاريخ بقواعد لا تزال في أسسها وجوهرها محترمة في الأوساط العلمية حتى يومنا هذا»[١].

وقال في موضع آخر: «والواقع أنّ الميثودولوجية الغربية التي تظهر اليوم لأول مرة بثوب عربي ليست غريبة عن مصطلح الحديث، بل تمت إليه بصلة قوية، فالتاريخ دراية أولا ثم رواية، كما أنّ الحديث دراية ورواية[٢]. وبعض القواعد التي وضعها الأئمة منذ قرون عديدة للتّوصل إلى الحقيقة في الحديث تتّفق في جوهرها وبعض الأنظمة التي أقرّها علماء أوروبا فيما بعد في بناء الميثودولوجيا. ولو أنّ مؤرخي أوروبا في العصور الحديثة اطّلعوا على مصنفات الأئمة المُحدّثِين لما تأخروا في تأسيس علم الميثودولوجيا حتى أواخر القرن الماضي»[٣].

---

١ . أسد رستم، مصطلح التاريخ، المكتبة العصرية، صيدا، دون تاريخ، المقدمة ص أ.

٢ . انظر مثلا: السّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١ هـ/ ١٥٠٥ م)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، دار إحياء السنة النبوية، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩ م، جـ ١، ص ٤٠ فما بعدها.

٣ . مصطلح التاريخ، المقدمة، ص ج.

ولما كنت على صلة بكتب علم مصطلح الحديث في أثناء إعدادي لأطروحة الماجستير في أدب صدر الإسلام؛ إذ شجّعني أستاذي المشرف الدكتور صبحي الصالح على تطبيق منهج علماء الحديث في نقد نصوص الخطب التي جاءتنا من عصر الخلفاء الراشدين، فقد جاء كتاب الدكتور أسد رستم ليعطيني دفعة قوية للمضي في تطبيق هذا المنهج في دراسة نصوص الرسائل العائدة للعصر الأموي في أطروحة الدكتوراة، وفي الأبحاث التي كتبتها فيما بعد.

وزاد اهتمامي بتطبيق هذا المنهج في الدّراسات الأدبية عندما بدأت بتدريس مادة «مصطلح الحديث» لطلبة قسم اللغة العربية؛ إذ أحسست بوثيق الصّلة بين اللغة العربية وآدابها ومصطلح الحديث النبوي، ومدى آحتياج الدّراسات الأدبية إلى مثل هذا المنهج لنفي ما لحق الأدب العربي في عصوره المختلفة من زيف وكذب وتشويه.

أهميّة الإسناد عند العلماء:

تأثر العلماء القدامى تأثرا واضحًا بمنهج علماء الحديث في مؤلفاتهم التّاريخية واللّغوية والأدبية فأولوا الإسناد عناية خاصة ليتخلصوا، على الأقل، من تبعة الرواية وما يحمله مضمونها من مسائل قد يُعتَرض عليها، كما فعل الطبري حينما نصّ على ذلك في مقدمته: «وليعلم الناظر في كتابنا هذا أنّ اعتمادي في كل ما أحضرت ذكره فيه مما شرطت أني راسمه فيه، إنما هو على ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه، والآثار التي أنا مسندها إلى رواتها فيه، دون ما أُدرِكَ بحجج العقول واستُنبط بفِكر النّفوس، إلاّ اليسير القليل منه... فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه، أو يستشنعه سامعه، من أجل أنّه لم يعرف له وجها من الصّحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يُؤتَ في ذلك من قِبَلنا، وإنما أُتِي مِن قِبَل بعض ناقليه إلينا، وإنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أدّي إلينا.»(٤)

---

٤ . الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ/ ٩٢٢ م)، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، دار المعارف، ط ٤ . ١٩٧٩م، جـ ١، ص ٧ – ٨.

فالطبري إذن، بإسناده الرّوايات والأخبار إلى أصحابها، يلقي تبعة ما فيها من أخطاء وروايات منكرة على عاتق هؤلاء الرّواة، تاركاً المجال رحبا للباحثين لنقد هؤلاء الرواة وبيان أحوالهم، وهو منهج محفوف بالمخاطر كما سنرى.

وما آستدللتُ بشاهدٍ من التاريخ إلاّ لصلته بالأدب، بل التاريخ جزء من الأدب، ولا سيما أن الروايات الأدبية تضمنت كثيرا من الأشعار والخطب والرسائل، بل تعد كتب التاريخ مصادر أساسية للروايات الأدبية. ولعل مما يرجح ذلك أنّ المؤرخين قديما عرفوا بالإخباريين؛ لأنّهم يروون أخبار الماضين، والروايات الأدبية جزء من هذه الأخبار. ويتضح هذا المفهوم في كثير من المؤلفات الأدبية، من ذلك مثلاً ما ذكره أبو الحسن العسكري في «المصون في الأدب»، قال: «كان أبو زيد لا يعدو النّحو، فقال له خلف الأحمر: قد ألححتَ على النّحو لم تَعْدُه، ولقَلّ ما ينبُل منفرد به، فعليك بالشعّر والأخبار»[٥]. ولا أدل على آختلاط الأدب، بمفهومه المعاصر، بالرّوايات التاريخية من كتاب «عيون الأخبار» لابن قتيبة الذي تخيّر فيه «من كلام البلغاء وفِطَن الشّعراء، وسير الملوك وآثار السلف»[٦]. وجاءت المقالة الثالثة عند ابن النديم في «الفهرست» بعنوان: «من أخبار الإخباريين والنسّابين وأصحاب السِّير والأحداث»[٧]. وجعل ابن النديم هذه المقالة ثلاثة فنون، الفن الثاني منها في أخبار الكتّاب المترسلين وصُنّاع الخراج، والثالثة في أخبار الأدباء (بمعنى الظرفاء) والندماء والمغنين.[٨].

---

٥ . أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٨٢ هـ/ ٩٢٢)، المصون في الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط ٢، ١٩٨٢، ص ١١٩، ١٢٢، ١٢٦، وانظر في معنى الخبر ص ١٣١، ١٣٢، ١٣٣.

٦ . ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (٢٧٦ هـ/ ٨٨٩ م)، عيون الأخبار، نسخة مصورة عن طبعة دار المعارف، دون تاريخ، جـ ١، المقدمة ص ط.

٧ . ابن النديم، محمد بن اسحق (ت ٣٨٠ هـ/ ٩٩٠م)، الفهرست، تحقيق رضا تجدد، طهران ١٩٧١ م، ص ١٠١.

٨ . المصدر نفسه ص ١٠١.

وأما علماء اللغة فقلّ أن نجد كتاباً من كتبهم يروي دون إسناد إلا للضرورة كما نص على ذلك الصولي في كتابه «أدب الكتاب» قال: «وأسقطت من أكثرها الأسانيد ليقرب على طالبه وينال بغير كلفة ما أراد ولا تبتعد أقطاره عنه»(٩). وفي موضع آخر يقول: «قد ذكرت أن أختصر جميع ما أذكره وألقي أسانيده، ليقرب على طالبه ومستفيده إلا ما لا بد منه من ذكر نسبته وإسناده»(١٠).

ولا أدل على مبلغ اهتمام علماء اللغة والأدب بالسند مما فعله السيوطي في كتابه «المزهر»، إذ جعله على غرار علم الحديث، يقول: «هذا علم شريف، ابتكرت ترتيبه، واخترعت تنويعه وتبويبه وذلك في علوم اللغة وأنواعها وشروط أدائها وسماعها، حاكيت به علوم الحديث في التقاسيم والأنواع»(١١).

ومن مظاهر اهتمامهم بالسند أنّ أبا نواس، الحسن بن هانىء، قال في الثناء على خلف الأحمر: (١٢)

لا يَهِمُ الحاءَ في القراءةِ بالخا ءِ ولا يأخذُ إسنادَه من الصُّحفِ

وهجا شاعرٌ أبا حاتم السّجستاني فقال: (١٣)

إذا أسند القوم أخبارهم فإسناده الصُّحْفُ والهاجسُ

٩. الصولي، محمد بن يحيى (ت ٣٣٦ هـ/٩٤٧م) أدب الكتاب، تحقيق محمد بهجه الأثري، دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ، ص ٢١.

١٠. المصدر نفسه ص٢٨، وانظر المواضيع التي أسند فيها ص٣١، ٢٦، ٣٧، ٣٩، ٤٥، ٥٤، وانظر حول إسقاط السند: د. ناصر الدين الأسد، مصادر الشعر الجاهلي، دار المعارف بمصر ١٩٦٢؛ د. عبد العزيز الدّوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب- دار المشرق، بيروت، ١٩٨٣م، مواضع متفرّقة مذكورة في الفهرس الأبجدي.

١١. السيوطي، جلال الدّين عبد الرحمن، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ورفاقه، البابي الحلبي، دون تاريخ، المقدّمة جـ١، ص١.

١٢. العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد (ت ٣٨٢ هـ/٩٩٢م)، شرح ما يقع فيه التّصحيف والتحريف، تحقيق د. السيد محمد يوسف، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨١م، القسم الأول ص٢٣.

١٣. المصدر نفسه ص٢٣.

وشكّ ابن جِنّي في رواية منسوبة إلى الأصمعي فقال: «وتبعُد هذه الحكاية في نفسي لفضل الأصمعي وعلّوه، غير أني رأيت أصحابنا على القديم يسندونها إليه، ويحملونها عليه».[١٤] فلولا إسناد هذه الحكاية إلى الأصمعي لما قبلها ابن جني. وروى أبو حاتم عن الأصمعي قوله في إسناد شعر أمرىء القيس: «كل شيء في أيدينا من شعر أمرىء القيس فهو عن حماد الراوية إلاّ نتفا سمعتها من الأعراب»[١٥].

وقال أبو زيد الأنصاري عن كتابه «النوادر»: «ما كان فيه من شعر القصيد فهو سماعي من المفضّل بن محمد الضّبي، وما كان من اللغّات وأبواب الرّجز فذلك سماعي من العرب»[١٦]. وفي موضع آخر يقول: «ما كان فيه من رجز فهو سماعي من المفضل، وما كان فيه من قصيد أو لغات فهو سماعي من العرب»[١٧]. ويرجع التناقض الواضح في هذين الخبرين إلى آختلاف الراوي عن أبي زيد، فراوي الخبر الأول هو أبو حاتم عن أبي زيد، وراوي الخبر الثاني هو أبو حاتم عن أبي العباس عن التّوزي أن أبا زيد قال. ونجد في أول الكتاب السند التالي: «أخبرنا أبو اسحق ابراهيم بن محمد ابن بسام قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش قال: أخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي قال: أخبرني التّوزي وأبو حاتم السّجستاني عن أبي زيد، قال: وأخبرني أبو سعيد الحسن بن الحسين المعروف بالسّكري عن الرياشي وأبي حاتم عن أبي زيد. قال ابو سعيد: هذا كتاب أبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت مما سمعه من المفضل ابن محمد الضّبي ومن العرب»[١٨]

---

١٤. ابن جِنّي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ/ ١٠٠١ م)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط ٢، دون تاريخ، جـ٣، ص ٢٨٢.

١٥. أبو الطّيب اللّغوي، مراتب النّحويين، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار نهضة مصر، ١٩٧٤م، ص ١١٧.

١٦. أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس بن ثابت (ت ٢١٥ هـ/ ٨٣٠م)، النوادر في اللغة، تعليق سعيد الشرتوني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٦٧م، ص ١.

١٧. المصدر نفسه ص ٢.

١٨. المصدر نفسه ص ١.

فلو بُحِث في أمر رواة هذا الكتاب لما كان هذا التناقض.

ويظهر تأثّر أبي زيد بمنهج علماء الحديث، بوصفه واحدا منهم، في قوله: «أنشدنا أبو العباس محمد بن يزيد قال: أنشدني عمارة لجدّه جرير، وقرأته عليه في شعره...»(١٩)

ومما يجدر ذكره بصدد الحديث عن الإسناد في الرواية الأدبية وأهميته أن أستاذنا الدكتور ناصر الدين الأسد قد عقد فصلا في كتابه «مصادر الشعر الجاهلي» للحديث عن الإسناد في الرواية الأدبية وتطوره،(٢٠) فأغنانا عن إعادة القول في ذلك. وخَلُص إلى أن «الإسناد لم يكن حتى في القرنين، الثالث والرابع، حين شاع وغلب، أصلا ثابتا من أصول الرواية الأدبية ولم يكن أساسا من الأسس التي يُحتكم إليها في الاستشهاد على صحة هذه الرواية كما كان شأنه في رواية الحديث النبوي. فنحن نرى أن العلماء والرواة، في اللّغة والشّعر والأخبار، كانوا يقدّمون بين يدي ما يروون بإسناد متّصل إلى الطبقة الأولى من العلماء الرواة حينا، وبإسناد منقطع حينا آخر، يكتفون فيه بذكر شيخهم الذي أخذوا عنه هذا العلم... ونراهم حينا ثالثا يحذفون الإسناد ويهملونه إهمالا ويلقون بالخبر أو الشّعر قائما مجردا. وكان العلماء الرواة من معاصريهم وتلاميذهم يقبلون منهم كلّ ذلك ويوثّقونه.(٢١) فالإسناد، كما يرى الدكتور ناصر، لم يكن إلا لدفع تهمة الأخذ من الصّحف عن الراوي كما رأينا في مدح خلف(٢٢)، كما يطالَبُ الراوي بإسناد خبره إذا كان متّهما بالكذب والوضع(٢٣).

أما مصطفى صادق الرافعي فيرى أن الإسناد في الأدب لا «يُراد منه إلا توثيق الرواية وإثبات صحتها وضمان عهدتها، لا أن يطلب الرواية بذكر الإسناد حكاية ما يرويه على أنّه عن مَعْدَل وإثبات ما يسنده على أنّه إلى مَقْنَع...»(٢٤). ثم يذكر الرافعي أنّ

١٩. النوادر، ص ٢٠٥؛ وانظر في إسناد شعر امرئ القيس؛ مصادر الشعر الجاهلي ص ٥٠٧ فما بعدها.
٢٠. مصادر الشعر الجاهلي ص ٢٥٥ – ٢٨٣.
٢١. المصدر نفسه ٢٧٩ – ٢٨٠.
٢٢. نفسه ص ٢٨٠.
٢٣. نفسه ص ٢٨٠ – ٢٨١.
٢٤. مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، مطبعة الأستقامة، القاهرة، صحّحه محمد سعيد العريان، ط ٣، ١٩٥٣م، جـ ١، ص ٣٠٣ – ٣٠٤.

«الشّعر والخبر قد فشا فيهما الكذب والتوليد منذ القرن الأول، ونشأ كثيرون من الرواة يشدون من العلوم الموضوعة، وينفقون من الأخبار المكذوبة، ويموّهون بمزج هذه الأمور على النّاس، ويخترعون الأشعار الكثيرة عند مناقلة الكلام وموازنة الأمور. مع ذلك فلم يُعْنَ بأمرهم أهل التفتيش والتّحقيق من العلماء إلا حيث يكون الخبر أو الشعر مظنة الشاهد وموضع المثل، فهناك يضربون دونه بالأسداد، مخافة أن يجري في شيء من العلوم التي هي قوام الأصلين من الكتاب والسّنة، فحيث وجدت المعنى الدّيني تجد التثبت والتحقيق الذي لا مساغ فيه إلى خطرات الظنون، فضلا عن فرطات الأوهام» (٢٥).

ويمكن أن نفهم من كلام الدكتور ناصر والرافعي أنّ أهمية الإسناد في الرواية الأدبية تتوقف على درجة الراوي ونوع المادة المروية، فإذا كان الراوي ثقة فروايته مقبولة سواء أروى بالإسناد أم أسقطه. أما إذا كان الراوي موضع شَكّ واتّهام، وكانت المادة المروية تنبىء عن الكذب والتناقض والاضطراب أو لها مساس بالأمور الدّينية، فالإسناد أمر لا محيص عنه.

ويبدو أنّ ابن جني نظر إلى الموضوع من هذه الزاوية عندما ذهب إلى توثيق الرواة والنّقلة على الرغم من التّهم التي تقاذفوها فيما بينهم، وعلى الرغم من النقد والتجريح الذي رُمي به بعضهم.(٢٦)

ولكن المشكلة لا تكمن في مجرد الرواية بالسّند، سواء أكان هذا الإسناد متّصلا أم منقطعا، بل لا بد من نقد المتن؛ فعلم الحديث الذي أثّر في الأدب واللغة والنّحو علم دراية ورواية، وهو منهج ذو شقّين: شق يتعلق بالإسناد ودراسة حال الرواة، وشق يتعلق بالمتن ودراسة أحواله.(٢٧) فلا يحق لنا أن ننظر في السند وحده ونهمل المتن، ولا أن ننظر في المتن ونهمل السند. وإلى هذا نبّه السّيوطي في «المزهر» بقوله: «بل الغاية

---

٢٥. تاريخ آداب العرب، جـ ١، ص ٣٠٤.

٢٦. الخصائص، جـ ٣، ص ٣٠٩ – ٣١٣؛ وقارن بمصادر الشعر الجاهلي ص ٤٢٩ – ٤٧٨.

٢٧. انظر مثلا: ابن الصّلاح، عثمان بن عبد الرحمن (ت ٦٤٢ هـ/ ١٢٤٤ م)، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، دار الحكمة، دمشق، ١٩٧٢ م، خطبة الكتاب ص ٣ – ٧.

القصوى في راوي اللغة أن يسنده إلى كتاب صحيح أو إلى أستاذ متقن، ومعلوم أنّ ذلك لا يفيد اليقين». (٢٨)

فالاكتفاء بمجرد نقل الروايات مسندة يوقع الباحث في مزالق وأخطاء يصعب التخلص منها؛ فالطبري حينما اكتفى بنقل الرّوايات مسندة دون نقدها، وألقى تبعة ما فيها من منكرات على عاتق الرواة، أوقع من جاء بعده في متاهات لم يخرجوا منها إلى اليوم؛ لأنّنا ما نزال نقرأ في الكتب والأبحاث: «قال الطبري» و «جاء في الطبري» من غير التفات إلى رُواة الطبري ودراسة أحوالهم.

وقد رفض ابن خلدون في مقدمته مجرد نقل الروايات دون مناقشتها ونقدها، يقول: «وإنّ فحول المؤرخين في الإسلام قد استوعبوا أخبار الأيام وجمعوها وسَطَروها في صفحات الدفاتر وأودعوها. وخلطها المتطفلون بدسائس من الباطل وَهِمُوا فيها أو آبتدعوها، وزخارف من الروايات المضعَفة لفّقوها ووضعوها. واقتفى تلك الآثار الكثير ممن بعدهم واتّبعوها، وأدّوها إلينا كما سمعوها، ولم يلاحظوا أسباب الوقائع والأحوال ولم يراعوها، ولا رفضوا تُرّهات الأحاديث ولا دفعوها؛ فالتّحقيق قليل وطرف التنقيح في الغالب كليل، والغَلط والوهم نسيب للأخبار وخليل، والتقليد عريق في الآدميين وسليل، والتطفل على الفنون عريض وطويل، ومرعى الجهل بين الأنام وخيم وبيل، والحق لا يقام سلطانه، والباطل يقذف بشهاب النظر شيطانه، والناقل إنما هو يملي وينقل، والبصيرة تنقد الصحيح إذا تَمقُل...» (٢٩)

ويعلّل ابن خلدون رفضه لمجرد نقل الرّوايات دون نقدها بأن «الأخبار إذا آعتُمد فيها على مجرد النقل، ولم تحكم أصول العادة، وقواعد السياسة، وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني ولا قيس الغائب منها بالشاهد، والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمن فيها

---

٢٨. المزهر، جـ١، ص١١٦.

٢٩. ابن خلدون، عبد الرحمن (ت٨٠٨هـ/١٤٠٥م)، المقدمة، طبعة دار الشعب بالقاهرة، ١٩٦٦م، ص٩.

من العثور، ومزلّة القدم، والحيد عن جادّة الصدق. وكثيرا ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل المغالط في الحكايات والوقائع لأعتمادهم فيها على مجرد النقل غثّاً أو سميناً ...»[٣٠] وساق ابن خلدون أمثلة كثيرة على ذلك.[٣١]

تجريح الرّواة وتعديلهم:

قال النّسابة البكري: «إن للعلم آفة ونكدا وهُجَنة: فآفته نسيانه، وهجنته نشره في غير أهله، ونكده الكذب فيه».[٣٢]

فلما فشا هذا الكذب والوضع في الحديث النبوي نتيجة للخلافات المذهبية بين الفرق الكلامية واحتدام الصراع بين الشّعوبية والعرب، والتّعصب القبلي[٣٣] آنبرى العلماء لحفظ الأحاديث النبوية وتخليصها من الكذب والوضع «فآعتنوا بعلم الرجال أتمّ عناية وأكملها بحيث لا يتعلق بغبارهم في ذلك الشأو مؤرخو الأمم جمعاء، حتى جعلوا الإسناد عاليه ونازله كأنه علم الأخلاق التاريخي، قد رتّبوا فيه الرجال على طبقاتهم، وأنزلوهم على المراتب المتفاوتة من العدالة والضبط، ووزنوهم في كفتي التجريح والتعديل....».[٣٤]

وشاعت ظاهرة الكذب والوضع في الأخبار والشّعر كما ذكر ابن خلدون والرافعي؛ لأنّ من يكذب في الحديث النبوي لا يتورع عن الكذب في غيره، ولا سيما إذا عرفنا أن غالبيّة رواة الحديث هم أنفسهم رواة اللغة والشعر والأخبار، وأن أسباب الوضع في الحديث ما تزال قائمة في الشّعر واللغة والأخبار. فكثير ممن حمل اللغة والأدب وأدّاهما

---

٣٠. المصدر نفسه ص ١٤.

٣١. المقدمة، ص ١٤ وما بعدها.

٣٢. المصون في الأدب، ص ١٣٢؛ وورد هذا القول منسوباً إلى دِغفل في الجاحظ، ابي عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥ هـ/٨٦٨م)، البيان والتبين، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٣، ١٩٦٨م، جـ ١، ص ٢٧٢.

٣٣. انظر حول أسباب الوضع في الحديث: تذهيب الرلوي، جـ ١، ص ٢٨١-٢٩٠؛ محمد عجاج الخطيب، السّنة قبل التدوين، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ١، ١٩٦٣م، ص ١٩٤-٢١٨.

٣٤. الرافعي، تاريخ آداب العرب، جـ ١، ص ٣٠٠.

إلينا، عبر هذه القرون الطويلة لم يستطيعوا التجرّد التام من أهوائهم العرقية والمذهبية والقبلية، ولعبت هذه الأهواء دوراً بارزا في وضع الأشعار والخطب والرسائل حتى يكاد الباحث اليوم يضيع وسط التناقضات التي يجدها في الروايات الأدبية.

قال صاحب «نزهة الألبّاء»: «كان أهل العربية كلّهم أصحاب أهواء إلاّ أربعة كانوا أصحاب سُنّة: أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب والأصمعي»[٣٥]. وهو قول ذو دلالة خطيرة على ما فيه من مبالغة وغُلوّ.

وقد تنبّه الرواة العلماء إلى هذه الظاهرة التي عُرفت في النّقد العربي بظاهرة «النّحل والوضع والانتحال»، وأثارت، وما تزال، جدلا عنيفا بين النقاد ودارسي الأدب من محدَثين وقدامى وكتبت فيها كتب وأبحاث كثيرة.[٣٦]

ولعل أوضح مَثَل على ما تفعله الأهواء في الرّوايات الأدبية تلك الخصومة الفكرية التي كانت بين مدرستي الكوفة والبصرة؛ إذ تقاذف أنصار المدرستين التّهم والتجريح، وانعكست آثار هذه الخصومة في الرّوايات الأدبية البصرية والكوفيّة.[٣٧]

ويبدو أنّ هذه الخصومة بين المدرستين كانت تشغل بال الخاصة كثيراً؛ إذ نرى عالما كأبي الطّيب اللغوي في القرن الرابع الهجري (ت ٣٥١ هـ/ ٩٦٢ م)، يفرد لها كتاباً خاصا يُحَذّر من مخاطرها، هو كتاب «مراتب النحويين» الذي يمكن أن يعدّ مرحلة مهمّة من مراحل التأليف في علم رجال اللغة والنحو والأدب، كما سنرى. يقول أبو الطيب في مقدمته مخاطبا أحد الخاصة ممن ساءه الخصومة بين مدرستي الكوفة والبصرة، ووقع فريسة سهلة لرواياتها المتناقضة المضطربة: «وإنّك – أعزك الله – شكوتَ إليّ دفعَة بعد أخرى، وثانيةً بعد أولى شدّة تفاوت ما يصل إلى سمعك من كلام أهل

---

٣٥. ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدّين عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧ هـ/ ١١٨١ م)، نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار نهضة مصر القاهرة، دون تاريخ، ص ٢٧.

٣٦. انظر التّفصيل حول هذه المشكلة في: مصادر الشعر الجاهلي، ص ٢٨٧ – ٤٢٨؛ دراسات المستشرقين حول صحة الشّعر الجاهلي، ترجمها عن الألمانية والفرنسية د. عبد الرحمن بدوي دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٧٩ م.

٣٧. انظر الفصل الذي عقده د. ناصر لتوثيق الرّواة وتضعيفهم في مصادر الشعر الجاهلي ص ٤٢٩ – ٤٦٥.

العصبية، في المفاضلة بين أهل العربية، وآدّعاء كل قوم تقدّم من ينتمون إليه، ويعتمدون في تأدّبهم عليه، وهم لا يدرون عَمّن روى، ولا مَنْ روى عنه، ومِن أين أخذ علمه، ولا مَنْ أخذ منه. وقد غلب هذا على الجُهّال، وفشا في الرُّذال، حتى إنّ كثيراً من أهل دهرنا لا يفرقون بين أبي عُبيْدَة وأبي عبيد وبين الشيء المنسوب إلى أبي سعيد الأصمعيّ أو أبي سعيد السّكري أو أبي سعيد الضّرير، ويحكون المسألة عن الأحمر، فلا يدرون أهو الأحمر البصري أو الأحمر الكوفي.... فلما اجتمع شكواكَ ما تشكّيتَه إلى ما أرى النّاس يتهافتون فيه خبط عشواء، وصيد ظلماء، ورأيتك إذا أجريت منه شيئا آنتقرته[٣٨]، وأسرعت إلى تعليقه وآقترضته... أشفقت من لَبس يدخل عليك فيه، أو سهو يحملك على باطل تحكيه، فرسمت لك في هذا الكتاب ما تقبح الغفلة عنه، ولا يسع العقلاء جهله...».[٣٩]

وممّا دفع أبا الطيب اللغوي إلى وضع كتابه، غير ما ذكره أنّ «هذا العلم أُخذ عَمّن لا يعلم ولا يفقه، ولا يحس ولا ينقه (يفهم) ... يتقلد كلّ علم ويدّعيه، ويركب كل إفك ويحكيه. يجهل ويرى نفسه عالما، ويعيب من كان من العيب سالما... فهو بَلاء على المتعلمين، ووبال على المتأدبين. إن روى كذب وإن سئل تذبذب...». [٤٠]

وبلغ ببعض من يدّعي العلم والرواية أنه «أسند شيئا فقال: عن الفراء عن المازني» فظنّ أن الفرّاء الذي كان هو بإزاء الأخفش الذي يروي عن المازني»[٤١] بل بلغ ببعضهم الكذب أن يضع مناظرة جرت بين ابن الأعرابي والأصمعي، وهما ما آجتمعا قطّ.

---

٣٨. انتقر الشيء وتنقّره ونقره ونقّر عنه: بحث عنه (لسان العرب مادة نقر).

٣٩. مراتب النحويين، ص١٨ – ١٩.

٤٠. المصدر نفسه ص١٩ – ٢٠.

٤١. المصدر نفسه ص٢١.

ونخلص إلى القول إنّ مشكلة الوضع والكذب والتدليس في الروايات الأدبية مسألة لا يختلف عليها اثنان، وقد ترتب على ذلك ثلاث قضايا أساسية هي:

أولا : أصبح تجريح الرواة وتعديلهم أمرا واقعاً على الرغم من أن الروايات التي تجرّح الرواة أو تعدلهم تحتاج هي نفسها إلى نقد لما تحتويه من كذب وافتعال. (٤٢) ويظهر واضحاً في الأمثلة التالية أثر الميول والأهواء العرقية والمذهبية، والخصومة الفكرية في عملية التجريح.

ذكر ابن الأنباري أنّ أبا عمرو بن العلاء كان «أشدّ النّاس تسليما للعرب، وكان عبد الله بن أبي اسحق (الحضرمي) وعيسى بن عمر يطعنان على العرب». (٤٣)

وقال أبو الطيب اللغوي: «وكان أبو عمرو يميل إلى القول بشيء من الإرجاء». (٤٤) وقال عن أبي زيد الأنصاري: «هو من رواة الحديث، ثقة عندهم مأمون، وكذلك حاله في اللغة، وكان من أهل العدل والتّشيع». (٤٥) وعن أبي عبيدة معمر بن المثنى: «كان يميل إلى مذهب الإباضيّة من الخوارج، وكان يبغض العرب، وقد ألف في مثالبها كتبا». (٤٦) وقال عنه ابن النّديم: «وعمل كتاب المثالب الذي كان يطعن فيه على بعض أسباب النبي عليه السلام». (٤٧)

ويذكر السّيوطي نقلا عن الأزهري في تجريح ابن دريد، صاحب «جمهرة اللّغة»: «وممّن ألف الكتب في زماننا فرُمي بافتعال العربية وتوليد الألفاظ أبو بكر بن دريد. وقد سألت عنه ابراهيم بن عرفة فلم يعبأ به، ولم يوثّقه في روايته، وألفيته على كِبَر

---

٤٢. انظر مصادر الشعر الجاهلي ص٤٣٨ – ٤٤٠.
٤٣. نزهة الألبّاء ص١٨ – ١٩.
٤٤. مراتب النحويين ص٣٨.
٤٥. المصدر نفسه ص٧٣.
٤٦. نفسه ص٧٧ – ٧٨.
٤٧. الفهرست ص٥٩.

سنّه، سكران لا يكاد يفتر عن ذلك». [٤٨] وجرّحه الدارقطني [٤٩]، بينما ذهب أبو الطّيب اللغوي إلى مدحه. [٥٠]

وروى أبو حاتم السّجستاني قال: «كان بالكوفة نحوي يقال له أبو جعفر الرؤاسي، وهو مطروح العلم ليس بشيء». [٥١]

وعلماء البصرة عند أبي الطّيب رؤساء «علماء معظّمون غير مدافعين في المِصْرَيْن جميعا ولم يكن بالكوفة ولا في مصر من الأمصار مثل أصغرهم في العلم بالعربية، ولو كان لافتخروا به وبَاهَوْا بمكانه أهل البلدان، وأفرطوا في إعظامه كما فعلوا بحمزة الزّيات». [٥١] وحمزة هذا يتّخذه أهل الكوفة «إماما معظّما مقدّما، وليس يُحكى عنه شيء من العربية ولا النّحو وإنّما هو صاحب قراءة، وأمّا عند البصريين فلا قَدْر له». [٥٢] وقال عنه أبو حاتم قولا يدل على عِظَم الخصومة بين الكوفيين والبصريين: «وإنّما أهل الكوفة يكابرون فيه ويباهتون؛ فقد صيّره الجُهّال من الناس شيئا عظيما بالمكابرة والبَهت، وقولِ ذوي اللّحى العِظام منهم: كانت الجنّ تقرأ على حمزة قال: والجنّ لم تقرأ على ابن مسعود والّذين بعده، فكيف خصّت حمزة بالقراءة عليه» [٥٤]؟.

وجاوز التّجريح والتعديل حدّ الاعتدال بين المدرستين عندما تبادل أنصار المدرستين التّهم والتّجريح فيما يتعلق بخلف الأحمر وحمّاد الرّاوية، وهو ما عَرضَ له الدكتور ناصر بالتفصيل في «مصادر الشعر الجاهلي» حيث ناقش الرّوايات التي تجرّح كلاً من الراويين وردّ بعضها، فلا جدوى من إعادة القول فيهما هنا. [٥٥]

---

٤٨. السّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر، ١٩٧٩، جـ١، ص٧٧.

٤٩. بغية الوعاة، جـ١، ص٧٧.

٥٠. مراتب النحويين ص١٣٥ – ١٣٦.

٥١. المصدر نفسه ص٤٨.

٥٢. المصدر نفسه ص٥١.

٥٣. مراتب النحويين ص٥٢.

٥٤. المصدر نفسه ص٥٢ – ٥٣.

٥٥. انظر مصادر الشعر الجاهلي ص٤٣٨ – ٤٦٥.

وبانتقال العلم إلى بغداد، غلب أهل الكوفة عليها «وحدّثوا الملوك فقدّموهم، ورغب الناس في الروايات الشاذة وتفاخروا بالنّوادر، وتباهوا بالترخيصات، وتركوا الأصول، وآعتمدوا على الفروع، فآختلط العلم». (٥٦)

وقال أبو حاتم: «أهل بغداد حشو عسكر الخليفة ولم يكن بها مَنْ يُوثَق به في كلام العرب، ولا مَنْ تُرتَضى روايته. فإن آدّعى أحد منهم شيئا رأيته مخلّطا صاحب تطويل وكثرة كلام ومكابرة». (٥٧) وعلّق أبو الطّيب اللغوي على هذا بقوله: «والأمر في زماننا هذا على أضعاف ما عَرف أبو حاتم». (٥٨)

وأما المدينة المنوّرة فلا يَعلَمُ بها أبو الطّيب اللغوي إماما في العربية. (٥٩) وقال الأصمعي: «أقمتُ بالمدينة زماناً ما رأيت بها قصيدة واحدة صحيحة إلا مصحّفة أو مصنوعة». (٦٠) وكان في المدينة ابن دأب يضع الشّعر وأحاديث السّمر، وكلاماً ينسبه إلى العرب، فسقط وذهب علمه، وَخَفيت روايته». (٦١)

هذه بعض أمثلة في تجريح الرّواة وتعديلهم تدل بوضوح على تأثر الأدب واللغة والنّحو بمنهج علم الحديث.

ثانيا: النّظر في أحوال الرّواة:

هذه هي القضية الثانية التي نتجت عن شيوع الوضع والكذب في الرواية الأدبية؛ فقد حذا علماء اللغة والنّحو حذو علماء الحديث في تحرّي أحوال الرواة، وذكر درجتهم من الحفظ والضبط والأمانة والتديّن والصّدق والكذب، والثقة والتّدليس، واستعملوا

---

٥٦. مراتب النحويين ص ١٤٤.

٥٧. المصدر نفسه ص ١٦٠.

٥٨. نفسه ص ١٦١.

٥٩. نفسه ص ١٥٥.

٦٠. نفسه ص ١٥٦.

٦١- مراتب النحويين ص ١٥٦.

مصطلحات علم الحديث نفسها في ترجمة الرواة وذكر أحوالهم.[٦٢] ويحدث أن يرووا أخباراً ليست من باب الجرح والتعديل، ولكنها تتيح للباحث أن يُصدر حكمه على الراوي من خلالها.[٦٣]

واعتنى فريق من المصنّفين عناية خاصة بعلماء اللغة والنّحو فدوّنوا أخبارهم، وأحْصَوا كتبهم وآثارهم وحدّدوا مواليدهم وأعمارهم ووفياتهم، وتتبّعوهم في رحلاتهم، وبسطوا القول في مذاهبهم وآرائهم وتعرضوا لنقدهم في كثير من الأحيان.[٦٤]

وقد عرض ياقوت الحموي في مقدمة كتابه «إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب» لأول من ألّف في هذا الفن وهم: المبرد وثعلب ومحمد عبد الملك التاريخي، وابن دَرَستويه والمرزباني، ثم وضع السّيرافي كتابا خاصا في نحاة البصرة أسماه «أخبار النحويين البصريين»[٦٥].

ومن مؤلفات القرن الرابع الهجري كتابان مهمّان هما: «طبقات اللغويين» لأبي بكر الزبيدي و «مراتب النحويين» لأبي الطّيب اللغوي. قال عنهما محققهما، محمد أبو الفضل ابراهيم: «وهما وإن كانا متّفقين في الموضوع والغاية، إلاّ أنّهما يختلفان شرعة ومنهجا، فكتاب الزبيدي بناه على الطبقات والمدارس، وعني فيه بذكر المواليد والوفيات، وملأه بمختلف الأخبار والطرف والحكايات وكتاب أبي الطيب أداره على ذكر مراتب العلماء ومنازلهم من العلم وحظّهم من الرواية، وعقد الصلة بين الشيوخ والتلاميذ.....».[٦٦] فكتاب أبي الطيب بهذا أقرب إلى منهج علماء الحديث في دراسة أحوال الرجال.

٦٢- انظر مثلا بغية الوعاة للسيوطي، جـ١، ص١٠، ١١، ١٢، ١٣، ٧٣، ٧٧.

٦٣- المصدر نفسه جـ١، ص١٣.

٦٤- نفسه مقدمة المحقق ص٤.

٦٥- ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ/١٢٢٨م)، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب بيروت، ١٩٥٧م، جـ١، ص٤٦-٤٨. مقدمة بغية الوعاة ١/٤.

٦٦- بغية الوعاة، مقدمة المحقق ص٤-٥.

وممن ألف في هذا الفن أيضا: ابن الأنباري، صاحب «نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء» الذي بيّن فيه أحوال الرواة وأزمانهم على غاية من الكشف والبيان. (٦٧) والقفطي في كتابه «إنباه الرواة على أنباه النحاة»، وياقوت الحموي في «إرشاد الأريب» (٦٨).

ثم جاء السّيوطي في القرن العاشر الهجري ليكون كتابه «بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنحاة» خاتمة هذه المؤلفات، «أودعه صفوة جميع الكتب التي سبقته في هذا الشأن وزاد عليها ما انتقاه من كتب الأدب والتاريخ والتراجم ومعاجم الشيوخ والتذكرات ومقدمات الكتب عدا مشاهداته وأخبار شيوخه وعلماء عصره» (٦٩). قال في وصفه: «بنيت فيه للنّحاة طبقات قواعدُها على ممرّ الزمان لا تَهِي». (٧٠)

وطبقات السيوطي هذه لا تختلف في منهجها وتبويبها وإيراد الأخبار عن طبقات الرّجال في علم الحديث (٧١)، كتذكرة الحفاظ للذهبي مثلا. وهو أول من صنف كتابا في علوم اللغة حاكى به علوم الحديث في التقاسيم والأنواع كما ذُكِر آنفا، وجعل النّوع الرابع والأربعين في معرفة الطبقات والحفاظ والثقات والضّعفاء. (٧٢)

ثالثاً: مَنْ تُقبَل روايته ومَنْ تُرَدّ:

ولكي يحفظ العلماء على الناس لغتهم وأدبهم من عبث الرواة والوضّاعين، شَرَطوا لمن تؤخذ عنه اللغة شروطا كما فعل علماء الحديث؛ فقد جعل السّيوطي، النّوع السادس من تقسيماته في «المزهر» «في معرفة مَنْ تُقبَل روايته ومَنْ تُرَدّ». (٧٣) وابتدأه بقول ابن

٦٧- نزهة الألبّاء، المقدمة ص ٣.

٦٨- انظر بغية الوعاة، مقدمة المحقق ص ٤ – ٦.

٦٩- المصدر نفسه ص ٦.

٧٠- نفسه ص ٦.

٧١- نفسه، جـ ١، ص ١٠، ١١، ١٣، ٧٧، ٨٢، ٦٠٦.

٧٢- المزهر، جـ ٢، ص ٣٩٥ – ٤١٧؛ وانظر مقدمة السّيوطي في الجزء الأول ص ١، وفهرست الانواع والتقاسيم ص ١ – ٤.

٧٣- المزهر، جـ ١، ص ١٣٧.

فارس: «تؤخذ اللغة سَماعا من الرّواة الثّقات ذوي الصّدق والأمانة ويُتّقى المظنون»؛[٧٤] لأنّ النّحارير، كما قال الخليل بن أحمد، ربما أدخلوا على النّاس ما ليس من كلام العرب إرادة اللّبس والتّعنيت[٧٥] ولهذا ينصح ابن فارس الباحثين قائلا: «فليتَحَرّ آخذ اللغة وغيرها من العلوم أهلَ الأمانة والثّقة والصّدق والعدالة، فلقد بلغنا من أمر بعض مشيخة بغداد ما بلغنا». [٧٦]

وقال ابن الأنباري في «لمع الأدلة»: «يشترط أن يكون ناقل اللّغة عَدْلا رجلاً كان أو آمرأة، حُرّا كان أو عبداً، كما يشترط في نقل الحديث؛ لأنّ بها معرفة تفسيره وتأويله. فآشتُرِط في نقلها ما آشتُرِط في نقله، وإنّ لم تكن في الفضيلة من شكله، فإن كان ناقل اللغة فاسقاً لم يُقبَل نقله». [٧٧]

واشترطوا العدالة في راوي الأشعار ولم يشترطوها في العربي الذي يُحْتَجُّ بقوله[٧٨]. كما اشترطوا لقبول رواية أهل الأهواء عدم تديّنهم بالكذب كالخطابية من الرافضة، [٧٩] إلى غير ذلك من الشّروط. [٨٠].

ويختتم أبو الطّيب اللغوي كتابه «مراتب النحويين» بنصيحة يقدّمها لصديقه الذي ألّف له الكتاب قائلا: «... ولكل واحد من هؤلاء الذين ذكرناهم أخبار تنسب إليه، وأكثرها ما لا يُعوّل عليه، فتجنّب، جنّبك الله كلّ محذور، أن تحفل منه بما لم تثبت به رواية ولم تصحّ فيه حكاية». [٨١].

٧٤- ابو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ/ ١٠٠٤ م)، الصاحبي، تحقيق السّيد أحمد صقر، البابي الحلبي، القاهرة، دون تاريخ، ص ٤٨.

٧٥- المصدر نفسه، ص ٤٨.

٧٦- نفسه ص ٤٨.

٧٧- ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٧١ م، ص ٨٥ فما بعدها.

٧٨- المزهر، جـ ١، ص ١٤٠.

٧٩- نفسه جـ ١، ص ١٤١.

٨٠- انظر هذه الشروط في المزهر جـ ١، ص ١٣٨ - ١٤١.

٨١- مراتب النحويين ص ١٦١.

فإذا أراد الباحث اليوم أن يعمل بنصيحة ابن فارس وأبي الطّيب اللغوي في تحرّي أهل الأمانة والصدق والثقة، والتّثبت من الرّوايات، فليس له إلاّ أن يستعمل منهج علماء الحديث في نقد الرّوايات سنداً ومتنا، ولا سيما أنهم «عيار هذا الشأن، وأساس هذا البنيان» كما ذكر ابن جِنّي في «الخصائص» (٨٢).

حاجتنا إلى هذا المنهج:

لعل ما قَدّمتُ من روايات وأدلّة وآراء حول علاقة منهج علماء الحديث باللغة والأدب، وحاجة الدراسات الأدبية إلى مثل هذا المنهج، لا يَلقَى قبولا وٱقتناعاً لدى بعض الباحثين والمهتمّين بالدراسات الأدبية، ويبقى السؤال يلح عليهم: لماذا نلجأ إلى هذا المنهج في دراسة الأدب؟ ما حاجتنا إليه في الوقت الذي نستطيع فيه أن ندرس الأدب دراسة جمالية فنّية؟

قد يتكئ بعض من يرفض هذا المنهج على ما ذكَره صاحب «العِقد» عن الأدب ومفهومه له مما جعله يُسقِط السّند، قال: «وحذفت الأسانيد من أكثر الأخبار طلبا للاستخفاف والإيجاز وهرباً من التثقيل والتطويل لأنها أخبار ممتعة وحِكم ونوادر، لا ينفعها الإسناد باتّصاله، ولا يضرّها ما حُذف منها. وقد كان بعضهم يحذف إسناد الحديث من سُنّة متبعة وشريعة مفروضة، فكيف لا يُحذف من نادرة ومَثَل سائر وخبر مستطرف». (٨٣)؟

ولا أظنّ أحدا من دارسي الأدب اليوم يوافق ابن عبد ربّه في نظرته إلى الأدب على أنّه مجرد أخبار ممتعة وحكم ونوادر، كما لا نتفق معه في جعل مَنْ أسقطَ الإسناد من السّنّة حجة في ذلك. ولو كان الأدب كما يقول ابن عبد ربه لكان الأحرى بأبي الفرج الأصفهاني أن يُسقِط الأسانيد من كتابه «الأغاني»؛ لأنّه أقرب إلى ما وصفه ابن عبد

٨٢- الخصائص، جـ٣، ص١١٣.

٨٣- ابن عبد ربّه، أحمد بن محمد (ت٣٢٨هـ/٩٣٩م)، العقد، تحقيق محمد سعيد العريان دار الفكر، بيروت، دون تاريخ، جـ١، ص٣.

ربّه. ولكنّ أبا الفرج أكسب كتابه أهميّة بالتزامه الإسناد في كلّ خبر يرويه مهما تعددت طرقه وآختلفت. (٨٤)

وقد يتكئ هذا الفريق أيضا على ما قاله بعض نقاد الشّعر القدامى من رفضهم النّظر في أخلاق الشّاعر وسلوكه الاجتماعي، (٨٥) واكتفوا بالاتّكاء على ما يسميه نقاد اليوم «الصّدق الفني» (٨٦)، الذي يختلف مدلوله بآختلاف الناقد وميوله الفكرية والمدرسة النقديّة التي يَصْدُر مِن خلالها.

ولست أريد هنا أن أبذل الجهد في إقناع هذا الفريق بقبول هذا المنهج، فلكلٍّ منهج هو متّبعة، ولكني سأعرض هنا، غير ما قدمت، بعضَ مسوغات تطبيق منهج علماء الحديث في الدّراسات الأدبية:

أولا:

أرسى الله، سبحانه وتعالى، قواعد منهج جديد في فنّ القول ودراسة الأدب منذ أن أنزل وحيه على نبيّه، ﷺ، ليكون مُنطَلِقاً من العقيدة لخدمة الواقع البشري الجديد بكل أبعاده: الاجتماعية والسّياسية والاقتصادية والثّقافية، وذلك قوله: «والشّعراء يتّبعهم الغاوون، ألم تر أنّهم في كلّ وادٍ يهيمون وأنّهم يقولون ما لا يفعلون؟ إلا الذين آمنوا وعملوا الصّالحات وذكروا الله كثيرا، وآنتصروا من بعد ما ظُلِموا» (٨٧).

٨٤- الأصفهاني، أبو الفرج (ت ٣٥٦ هـ/٩٦٦م)، الأغاني، تحقيق علي البجاوي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠م، انظر مثلا سند بانت سعاد جـ١٧، ص٨٦ وآنظر أخبار دعبل بن علي، جـ٢٠، ص ١٢١ فما بعدها.

٨٥- انظر حول هذه النّظرية: ابن رشيق القيرواني (ت ٤٥٦ هـ/١٠٦٣م)، العمدة، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٨١م، جـ١، ص٢٢؛ إحسان عباس، تاريخ النّقد الأدبي عند العرب، دار الأمانة ومؤسسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٩٧١م، ص٥٠، ١٥١، ٢٠١، ٢٤٢، ٢٨٣، ٣٠٨، ٣١٧، ٣٧١، ٣٧٦ وغيرها؛ مصطفى بن محمد، وما عَلّمناه الشّعر، تحقيق جاسر أبو صفية، مجلة «دراسات»، المجلد الثاني عشر، العدد الثامن، ١٩٨٥، ص١٧٨ - ١٨٠.

٨٦- انظر مثلا: شوقي عبد الحليم حمادة، الأدب العربي بين الصّدق الفني والأخلاقي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، دون تاريخ، ص ١١ - ٣٤.

٨٧- الشعراء الآيات ٢٢٤ - ٢٢٧.

ولما كان المسلمون حريصين على تطبيق المنهج الإلهي متكاملاً، فلا بُدّ أن نتوقع نشوء أدب جديد يصدر عن الحقيقة والصّدق، ويخلو من كلّ كذب وزيف وتزويق، ولاَ يتَأتّى ذلك إلّا إذا صدر هذا النّمط عن أديب يلتزم بقضايا مجتمعه بأبعادها المختلفة، ولا يعمل على تقويض هذا المجتمع بدافع عِرقي أو تعصّب مذهبي أو قبلي. ولا نصل إلى معرفة ذلك إلا من خلال دراسة أحوال هذا الأديب أو راوي أدبه. والتّحقّق من ميوله وأهوائه، وبالتالي دراسة الأثر الأدبي دراسة نقديّة، وعيار ذلك كلّه منهج علم الحديث.

ثانياً:

لُوحظ من خلال الحديث على الجرح ،والتعديل كيف أدى التّساهل في البحث عن أحوال رواة الأدب والأخبار إلى فُشُوّ الكذب والوضع في الأدب؛ فحملت إلينا الرّوايات التاريخية والأدبية أشعارا ورسائل وخطبا كثيرة من عصر الرسول، ﷺ، والخلفاء الراشدين تحتاج إلى تنقية، ونسب إلى الصحابة أشعار لم يقولوها.(٨٨) وكونُ هذه الخطب والرسائل والأشعار تتعلق بالرّسول وصحابته، فلا بد أن يكون الباحث على يقين من صحة نسبتها إليهم، لما يحمل ذلك من دلالات فكرية عَقَديّة؛ لأنّ هؤلاء الصحابة هم الذين حملوا الإسلام إلى العالم بما فيه منهجه الجديد في فنّ القول والأدب.

كما حملت إلينا الرّوايات الأدبية أشعارا ورسائل وخطبا تتضمّن الطّعن على العرب عامة، تحت تأثير الحركة الشّعوبية، أو طعناً على بعض القبائل العربية بفعل العصبية القبلية، ووسيلة الباحث إلى تمييز الغَثّ من السمين، والتّثبّت من الرّوايات وتحقيقها، منهج علماء الحديث في دراسة السّند والمتن.

ثالثاً:

إنّ دراسة النّصوص الأدبية دراسة نقدية على ضوء منهج علم الحديث تتيح للباحث التأكد من نسبة النّص الأدبي إلى قائله والعصر الذي قيل فيه؛ لأنّ معرفة ذلك تكشف

٨٨- انظر مثلا: وما علمناه الشّعر، ص ١٨١ - ١٨٢ و ١٩٣ - ٢٠٥.

عن طبيعة الأدب في عصر من العصور، وبيان ميزاته الفَنّية على حقيقتها، فيبني الباحث بحثه على أسس واضحة. ولعَلّ مما يؤيّد ذلك أنّ الباحثين الذين كتبوا عن الرسائل في العصر الأموي مثلا، لم يعيروا التّحقق من نسبة النصوص إلى العصر الأموي أدنى آهتمام، فلم يناقشوا هذه النصوص للتأكد من زيفها أو صحّتها، بل نظروا إليها على أنها ممثلة للعصر الأموي فكرا وأدباً، وبنوا آراءهم وآستنتاجاتهم آعتمادا على ذلك. فتحدثوا عن التحميدات وتطويل الرسائل والسجع والمحسنات البديعية، وخاضوا في مواضيع أبعدتهم عن الحقيقة. (٨٩)

ولو رجعوا إلى الأوراق البردية التي حفظت لنا جزءاً من المراسلات الأموية الرّسمية لوجدوا أنّ هذه الرسائل تخلو خلوّا تامّا من كلّ ما ذكروه عن السّجع والتّطويل والتحميدات، ولوجدوا أنها تلتزم البنَاء الفَنّي الذي رسمه الرّسول، ﷺ. (٩٠)

ولأزيدَ الأمر وضوحا أذكر هذه الرّواية التي رواها أبو هلال العسكري عن نفسه قال: «رأيت في بعض الكتب أنّ قِسًّا كتب إلى بعض من هو على نِحلته: من قسّ بن ساعدة إلى فلان بن فلان.... ورأيت بعده كلاما، زدنا في اللّفظ والوصف عليه. فأخذتُ معناه وكسوته الألفاظَ من عندي، وزدت عليه ليحْسُن» (٩١).

ألا يدلّ هذا العمل الذي قام به أبو هلال العسكري على تضييع السّمات الفَنّية والبناء الفني للرسائل في العصر الجاهلي؟ كيف لنا أن نعرف أنّ هذه الرسائل المنسوبة إلى قس بن ساعدة قد دخلها التّحريف والزيادة لو لم يعترف أبو هلال بجريمته الأدبية؟ ولنا أن نتصور كم من الرسائل والخطب والأشعار دخلها التعديل الجوهري فقلب شكلها رأسا على عقب، ولا يكشفها إلاّ منهج علماء الحديث دراية ورواية.

٨٩- انظر مثلا: حسين نصار، أدب المراسلات في العصر الأموي، مجلة «عالم الفكر»، مجلد ١٤، العدد الثالث، ١٩٨٣ م، ص ٤٥ فما بعدها.

٩٠- انظر مثلا: Abbott, Nabia. Kurra Papyri in the Oriental Institute, Chicago, 1938, PP. 42-56; Jaser Abu Safieh, Umayyad Epistolography, with Special Reference to the Compositions Ascribed to "Abd Al-Hamid al-Kätib, PH.D Dissertation, 1982, PP 39-45, 46-61, 130-134.

٩١- أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ/ ١٠٠٤ م). الأوائل، تحقيق محمد السيد الوكيل، دار الأمل بالمغرب، دون تاريخ، ص ٥٤.

رابعاً:

إذا نظرنا إلى الأدب، كما فعل ابن عبد ربّه وابن قتيبة (٩٢) واكتفينا بدراسة النّصوص الأدبية دراسة جماليّة فنيّة دون الاهتمام بما تحمله هذه النصوص من مفاهيم عَقَديّة فكرية أو قيم آجتماعية وآقتصادية، فكأننا حكمنا على الأدب بالموت، وأسقطنا وظيفته الاجتماعية التي رسمها القرآن الكريم للوصول بالمجتمع إلى الأفضل؛ فالأدب لا يُتَصَوّر أن يُفَرّغ من محتواه الفكري وهدفه الذي يسعى لتحقيقه؛ إذ ما جدوى أن يُدَرس المعمار الفني للقصيدة مثلاً مستخلصين ما فيها من جمال فنّي وإبداع في الصّياغة والتشكيل، وزخم في الصّور والتشبيهات إذا كانت تحمل فكرا غير سوي، فيه تشويه للحقيقة وتجنّ على الواقع؟.

وبعـــد،

فهذه بعض المسوغات التي تجعلني أميل إلى تطبيق منهج علماء الحديث في دراسة النّصوص الأدبيّة بشكل عام، وتلك التي تتعلق بالرّسول وصحابته وخلفائه من بعده بشكل خاص، والله ولي التوفيق.

* * *

٩٢. عيون الأخبار، مقدمة المؤلف ص (م-ن).

المصادر والمراجـع

أ - العربيـــة

١) الأسد، ناصر الدين،
مصادر الشعر الجاهلي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٢م.

٢) الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين (ت ٣٥٦ هـ/١٩٦٦م)،
الأغاني، تحقيق علي البجّاوي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠م.

٣) ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدّين عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧ هـ/١١٨١م)،
أ . لمع الأدلة في أصول النّحو، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٧١م.
ب . نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار النهضة مصر، القاهرة، دون تاريخ.

٤) بدوي، عبد الرحمن،
دراسات المستشرقين حول صحّة الشّعر الجاهلي، ترجمة عبد الرحمن بدوي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٧٩م.

٥) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥ هـ/٨٦٨م)،
البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٣٧، ١٩٦٨م.

٦) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ/١٠٠١م).
الخصائص، تحقيق محمد علي النجّار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط ٢، دون تاريخ.

٧) حمادة، شوقي عبد الحليم،
الأدب العربي بين الصّدق الفنّي والأخلاقي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة دون تاريخ.
٨) الخطيب، محمد عجاج،
السّنّة قبل التدوين، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ١، ١٩٦٣م.
٩) ابن خلدون، عبد الرحمن (ت ٨٠٨ هـ/ ١٤٠٥م).
المقدّمة، طبعة دار الشعب، القاهرة، ١٩٦٦م.
١٠) الدّوري، عبد العزيز،
بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٣م.
١١) الرّافعي، مصطفى صادق،
تاريخ آداب العرب، صحّحه محمد سعيد العريان، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط ٣، ١٩٥٣م.
١٢) رستم، أسد،
مصطلح التاريخ، المكتبة العصرية، صيدا، دون تاريخ.
١٣) ابن رشيق القيرواني (ت ٤٥٦ هـ/ ١٠٦٣م)،
العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط ٥، ١٩٨١م.
١٤) السّيوطي، جلال الدّين عبد الرحمن (٩١٠ هـ/ ١٥٠٥م).
أ . بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.
ب . تدريب الراوي في شرح تقريب النّواوي، دار إحياء السّنّة النّبوية، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩م.
جـ . المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ورفاقه، البابي الحلبي، القاهرة، دون تاريخ.
١٥) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (ت ٦٤٢ هـ/ ١٢٤٤م)،
مقدّمة ابن الصلاح في علوم الحديث، دار الحكمة، دمشق، ١٩٧٢م.

١٦) الصّولي، أبو بكر محمد بن يحيى (ت ٣٣٦ هـ/ ٩٤٧ م)،
أدب الكتّاب، تحقيق محمد بهجه الأثري، دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ.
١٧) الطبري، محمد بن جرير (٣١٠ هـ/ ٩٢٢ م)،
تاريخ الرّسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ٤، ١٩٧٩ م.
١٨) أبو الطّيّب اللغوي (ت ٣٥١ هـ/ ٩٦٢ م)،
مراتب النّحويين، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار نهضة مصر، ١٩٧٤ م.
١٩) عبّاس، إحسان،
تاريخ النقد الأدبي عند العرب، دار الأمانة ومؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٧١ م.
٢٠) ابن عبد ربّه، أحمد بن محمد (٣٢٨ هـ/ ١٩٣٩ م)،
العقد، تحقيق محمد سعيد العريان، دار الفكر، بيروت، دون تاريخ.
٢١) العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد (٣٨٢ هـ/ ٩٩٢ م)
أ. شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، تحقيق الدكتور محمد السّيد يوسف، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١ م.
ب. المصون في الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط ٢، ١٩٨٢ م.
٢٢) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (ت ٣٩٥ هـ/ ١٠٠٤ م)،
الأوائل، تحقيق محمد السيد الوكيل، دار المغرب، دون تاريخ.
٢٣) ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت ٣٩٥/ ١٠٠٤ م)،
الصّاحبي، تحقيق السّيد أحمد صقر، البابي الحلبي، القاهرة، دون تاريخ.
٢٤) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ/ ٨٨٩ م)،
عيون الأخبار، نسخة مصوّرة عن طبعة دار المعارف بمصر، دون تاريخ.

٢٥) ابن محمد، مصطفى،
وما علمناه الشّعر، تحقيق جاسر أبو صفية، مجلّة «دراسات» المجلد الثاني عشر، العدد الثامن، ١٩٨٥م.
٢٦) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين محمد مكرّم (٧١١هـ/١٣١١م)،
لسان العرب، دار صادر، بيروت.
٢٧) ابن النديم، محمد بن اسحق (٣٨٠هـ/٩٩٠م)،
الفهرست، تحقيق رضا تجدّد، طهران، ١٩٧١م.
٢٨) نصّار، حسين،
أدب المراسلات في العصر الأموي، مجلّة «عالم الفكر»، المجلد الرابع عشر، العدد الثالث، ١٩٨٣م.
٢٩) ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ/١٢٢٨م)،
إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، بيروت، ١٩٥٧م.

× × ×

ب – الأجنبيـة

30) Abbott, Nabia. Kurra Papyri in the Oriental Institute, Chicago, 1938.
31) Abu'Safieh, Jaser. Umayyad Epistolograpluy, with Special Reference to the Compositions Ascribed to ʿAbd al-Hamīd al-Kātib Ph.D. Dissertation, London, 1982.